



العلاقة السببية بين أسعار النفط وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة

1970 – 2025

د.عبدالرزاق محمد التلاوي¹ د.مصطفى حسين الباوندي²

أستاذ مشارك ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد القره بوللي، جامعة المرقب¹
ametelawi@elmergib.edu.ly

أستاذ مشارك وعميد الكلية بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب²
mhalbawndee@elmergib.edu.ly

*The Causal Relationship Between Oil Prices and Money Supply in the
Libyan Economy During the Period 1970-2025*

Dr. Abdul-Razzaq Muhammad Al-Talawi,¹ Dr. Mustafa Hussein Al-Bawandi²

*Associate Professor and Head of the Economics Department, Faculty of
Economics, Al-Qarahbulli, Al-Marqab University 1
Associate Professor and Dean of the Faculty of Economics and Commerce, Al-
Qarahbulli, Al-Marqab University 2*

تاريخ الاستلام: 2026/06/30 - تاريخ المراجعة: 2026/07/18 - تاريخ القبول: 2026/07/28 - تاريخ النشر: 2026/8/23

المستخلص:

هدف هذا البحث للتحقق من العلاقة السببية بين أسعار النفط وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال المدة 1970-2025م باستخدام منهجية التكامل المشترك بأسلوب انجل - جرانجر Engel-Granger method و نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model وعلى سببية جرانجر للتعرف على العلاقة بين متغيري البحث في الأجلين الطويل والقصير واتجاهها. توصل البحث إلى عدم وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل متغيري البحث وعزز اختبار سببية جرانجر عن عدم وجود علاقة سببية بين أسعار النفط وعرض النقود.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، عرض النقود، الاقتصاد الليبي، التكامل المشترك

Abstract

The current research analyses the causal relationship between oil prices and money supply in Libya economy ranging from 1970 to 2025, co-integration approach was adopted in this research by using Engel-Granger method, error correction method, and Engle causality to identify the co-integration relationship between oil prices and money supply in the long and short run and their directions. The study resulted that there is no causal

relationship between oil prices and money supply in the long and short term.

Keywords: Oil Prices, Money supply, Libya Economy, Co-integration

المقدمة

يعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً ويعتمد بشكل رئيس على إيرادات الصادرات النفطية، إلا أن اعتماد الاقتصاد الليبي شبه تام على صادرات النفط يجعله عرضة لتغيرات الأسعار العالمية وتتبع هذه التغيرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأداء الاقتصادي و المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن بينها عرض النقود والتي تعتبر أحد الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية والتي يكون لها الأثر المباشر على النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الليبي. ففي حالة ارتفاع أسعار النفط تزداد تدفقات العملة الصعبة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإيرادات ومن ثم الانفاق العام وقد يؤدي إلى زيادة السيولة ومن ثم إلى زيادة عرض النقود والعكس بالعكس في حالة انخفاض أسعار النفط وهذا قد يخلق أزمات اقتصادية يصعب علاجها في الأجل القصير.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي: هل توجد علاقة سببية بين أسعار النفط وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث 1970-2025؟

فرضية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث سيتم وضع فرضية أساسية مفادها: توجد علاقة سببية معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وعرض النقود.

أهداف البحث:

بناءً على تحديد مشكلة البحث وأهميتها فإن هدف البحث يتمثل في محاولة الكشف عن العلاقة السببية بين متغيري البحث (أسعار النفط وعرض النقود) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2025 م.

أهمية البحث:

تستمد أهمية البحث من موضوع البحث نتيجة لأهمية تغيرات أسعار النفط على عرض النقود لما لها من أهمية على استقرار الاقتصاد الليبي ومساعدة صناع القرار والمتمثلة في السلطات النقدية والمالية التنفيذية في رسم السياسات التي تهدف إلى الاستقرار النقدي

وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والدفع بالتنمية الاقتصادية للبلد. وهذا بالإضافة الي محاولة لأثراء المعرفة وإضافة الي المكتبة الوطنية.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بعض أدوات التحليل القياسي وذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة و المتمثلة في اختبار فيليب وبيرون Phillips Perron Test (PPT) و من ثم اختبار انجل جرانجر (Engel-Granger Method) ونموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) وسببية جرانجر Granger Causality للكشف عن العلاقة بين عرض النقود وأسعار النفط.

الدراسات السابقة:

نالت كشف العلاقة بين أسعار النفط وعرض النقود باهتمام واضح في الشأن الاقتصادي وترجمت في دراسات تطبيقية كثيرة شملت كثير من البلدان النامية والمتقدمة ويمكن نوجز بعض ما انتهت إليه بعض الدراسات.

تناول (Alzyadat (2024 في دراسته لصدمات اسعار النفط و استقرار السياسة النقدية في السعودية باستخدام تقنية VAR وأظهرت نتائج الدراسة أن اسعار النفط تلعب العامل الرئيسي في التأثير علي تغيرات عرض النقود ومعدل التضخم، كما أظهرت النتائج أن مستوي اسعار النفط وعرض النقود لهما تأثير علي العملة المحلية للاقتصاد السعودي. بينما ذهب كل من (Bin Amin & Rehman (2022 في دراستهما للارتباط التماثلي لأسعار النفط وعرض النقود و قطاع اسعار السوق المالية و مؤشر تداول الأسهم في السعودية باستخدام طريقة الانحدار اللاخطي للفجوات الزمنية الموزعة خلال الفترة يناير 2007 - ديسمبر 2016 وأسفرت النتائج وجود أثر ايجابي لأسعار النفط علي الطاقة و المرافق واسعار الأسواق المالية وكذلك وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين تنمية أسواق الأسواق المالية واسعار الأسواق المالية والطاقة و المرافق والخدمات المالية، بينما لم تظهر نتائج الدراسة علي وجود علاقة بين عرض النقود و الطاقة و المرافق العامة.

أهتم كل من (Ogbonnaya & et al.(2025 في دراستهم للسياسة النقدية و استقرار الأسعار في نيجيريا خلال الفترة 1981-2023 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ووجدت نتائج الدراسة أن عرض النقود وأسعار النفط و

الأسعار المستوردة لها تأثير معنوي موجب علي معدل التضخم، بينما لا وجود للأثر المعنوي لكل من معدل السياسة النقدية و معدل الاقتراض. وأوصت الدراسة علي أهمية التقليل علي إيرادات النفط لتحسين فعالية السياسة النقدية ومن ثم استقرار الأسعار في المدى الطويل. ذهبت دراسة (Abokwah, 2019) لأثر صدمات أسعار النفط علي السياسة النقدية في نيجيريا خلال الفترة 1981Q1 - 2013Q4 باستخدام نموذج VAR وأسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود أثر ايجابي لصدمات أسعار النفط علي السياسة النقدية ومعدل سعر الصرف الحقيقي و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تناولت دراسة كل من Bakri & et al. (2022) العلاقة بين عرض النقود وأسعار الصرف وأسعار النفط مع مؤشر بورصة كوالامبور بماليزيا خلال الفترة يوليو 2012-يوليو 2020 باستخدام تقنية الانحدار المتعدد ووجدت نتائج الدراسة أن التأثير معنوي لكل من عرض النقود واسعار الصرف وأسعار النفط علي سعر مؤشر كوالامبور KLCI وعرض النقود له علاقة ارتباطية سالبة مع مؤشر KLCI.

ركز كل من Saliu & et al. (2020) في دراستهم لصدمات أسعار النفط والسياسة النقدية ونمو الناتج في الدول النفطية المختارة في أفريقيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وأظهرت نتائج الدراسة أن الدول النفطية في افريقيا عرضة للصدمات الناجمة عن سعر الفائدة الأجنبي وأن استخدام السياسة النقدية التوسعية أكثر فعالية في تخفيف الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفطية العالمية في البلدان النفطية في افريقيا، كما أظهرت الدراسة أن اعتماد البلدان النفطية علي سلعة النفط يؤدي الي عدم فعاليات اقتصاديات هذه البلدان في مواجهة الآثار السلبية لصدمات أسعار النفط.

تناول كل من Bjørnland & et al. (2025) في دراستهم لأعاده النظر في العلاقة بين أسعار النفط والسياسة النقدية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وبينت نتائج الدراسة أن عرض النفط و صدمات السياسة النقدية ذات دلالة احصائية معنوية علي الناتج والتضخم في الولايات المتحدة، إضافة الي فعالية السياسة النقدية في تقليل الخسائر الناتجة عن صدمات أسعار النفط إلا أنها لا تستطيع هذه الساسة بتعويض كل الآثار السلبية الناجمة عن معدل التضخم.

أهتم (Mohammed 2021) في دراسته للآثار المختلفة لصدمات سعر النفط علي سعر الصرف والتضخم والسياسة النقدية في غانا خلال الفترة 1973-2018 باستخدام الانحدار طريقتي OLS و VAR وانتهت نتائج الدراسة باستخدام كل الفترة الزمنية أن صدمات أسعار النفط لا تؤثر علي سعر الصرف والتضخم والسياسة النقدية، وبينت النتائج بعد تقسيم الفترة الزمنية الي فترتين

لا يوجد تأثير تفاضلي من تحول الاقتصاد الغاني من مستورد صاف للنفط الي مصدر صاف للنفط.

تناول كل من (Dwomoh & et al.(2025) في دراستهم لأنخفاض عملة السيدي وخدمات أسعار النفط والترابط الاقتصادي في غانا خلال الفترة يناير 2014-ديسمبر 2023 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) واختبار جوهانسن (Johansen Test) وأسفرت نتائج الدراسة علي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات (أسعار النفط، التضخم، سعر الصرف، أسعار البنزين) و وجود تأثير معنوي احصائيًا لأسعار النفط والتضخم مما يؤدي الي انخفاض قيمة العملة الغانية(السيدي)، بينما أظهرت النتائج لسعر الصرف تأثير كبير علي أسعار البنزين المحلية، كما تشير النتائج علي اعتماد الاقتصاد الغاني علي الوقود المستورد مما يتطلب رسم سياسة اقتصادية من شأنها تنويع الاقتصاد الغاني.

من خلال إطلاع الباحث وعرض للدراسات السابقة، يمكننا نوجز بأن الدراسات السابقة ركزت علي العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وعرض النقود واتبعت طرق تحليلية وقياسية واختبارات مختلفة علي اقتصاديات مختلفة وما يميز هذا البحث يكمن في تطبيق طريقة إنجل جرانجر Engel-Granger method ونموذج التصحيح Error Correction Model وسببية جرانجر Engle causality علي حالة الاقتصاد الليبي إضافة الي تناول هذا البحث سلسلة زمنية طويلة الي حد ما وتشمل فترة زمنية حديثة وقديمة ودراسات سابقة حديثة.

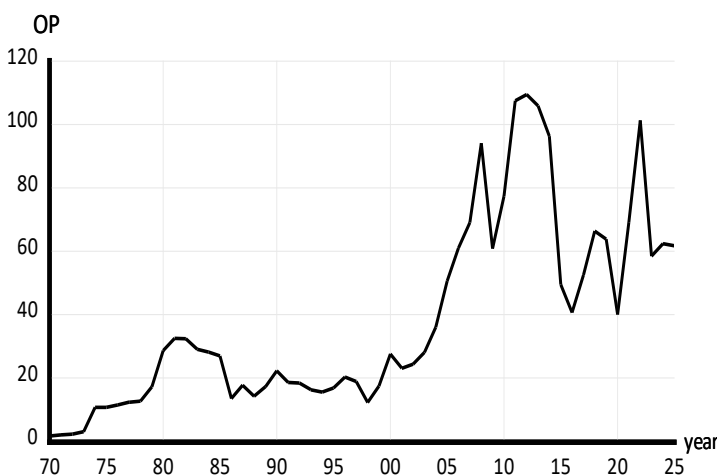
التحليل التطبيقي:

أولاً: تطور متغيرات البحث خلال الفترة 1970-2025

1- تطور أسعار النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2025

سجلت سلسلة أسعار النفط خلال فترة دراسة البحث بشكل عام الي تذبذبات بين معدلات متزايدة الي معدلات متناقصة ويرجع ذلك لعوامل عدة منها انفاض و ارتفاع أسعار النفط العالمية و الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي في سنة 2011 الي جانب الحضر الاقتصادي في عقد التسعينات. بلغت أعلى قيمة لسعر في النفط بـ 109.45 عام 2012، بينما بلغت أقل قيمة له 1.67 دولار عام 1970م وبلغت القيمة في المتوسط 38.19 دولار.

والشكل التالي يلخص تطور أسعار النفط في ليبيا خلال فترة البحث.



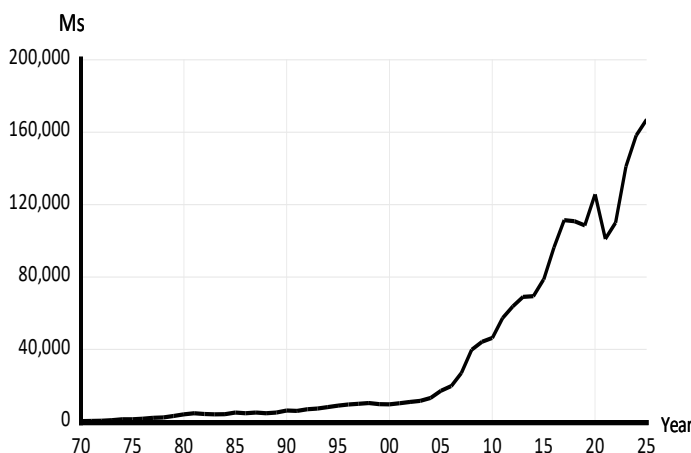
شكل (1): تطور أسعار النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2025

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في البحث الحالي.

2- تطور عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2025

سجلت سلسلة عرض النقود بشكل عام معدلات متزايدة طويلة فترة دراسة البحث ومعدلات متناقصة الي حد ما في عام 2021، وترجع زيادة عرض النقود لعدة أسباب منها قلة الوعي المصرفي لدي الجمهور وعدم ثقة بعض العملاء في المصارف التجارية مما يدفع السيولة الي الخارج أو السوق الموازية أو السوداء وعدم الاستقرار الاقتصادي منذ عام 2011 والاعتماد علي إيرادات النفط الذي يجعل الاقتصاد المحلي عرضه لتقلبات اسعار النفط العالمية وتمويل الإنفاق الحكومي عن السياسة النقدية التوسعية والتغيرات في أسعار الصرف. وسجلت أعلى قيمة لعرض النقود خلال فترة دراسة البحث حوالي 166939.8 دينار ليبي عام 2025م، بينما بلغت أقل قيمة لعرض النقود 320.7000 دينار ليبي عام 1970م وبلغت القيمة في المتوسط 35007.54 دينار ليبي.

والشكل التالي (2) يوضح تطور عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.



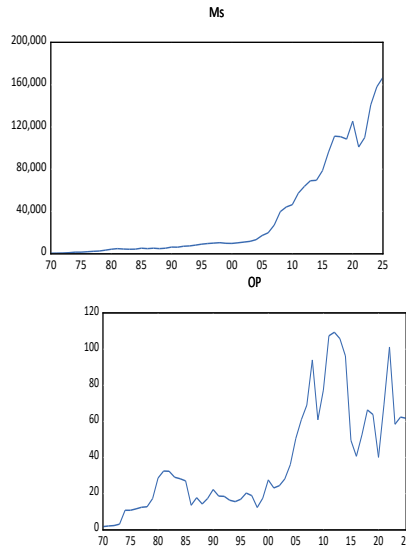
شكل (2): تطور عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2025

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في البحث الحالي.

ثانياً: العلاقة السببية بين سعر النفط وعرض النقود يركز هذا الجزء علي اختبار العلاقة السببية بين اسعار النفط بالدولار الأمريكي وعرض النقود بالمفهوم الواسع بالدينار الليبي باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2025 والبيانات مأخوذة من التقارير والنشرات السنوية المختلفة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ومنظمة الأوبك. وقبل البدء وفي ما

يلي بعض الخطوات حتي يتم تحليل العلاقة السببية بين السلاسل الزمنية لأسعار النفط وعرض النقود:

1- نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: وفي هذه الخطوة يتطلب معرفة الاتجاه العام للسلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة وكما موضح في (3) والشكل (4).

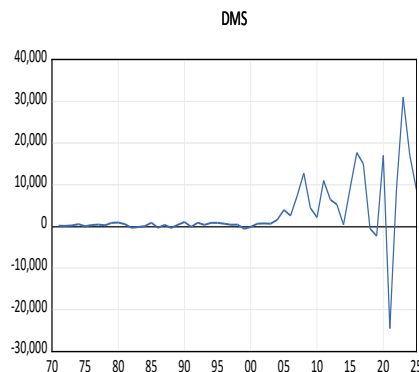


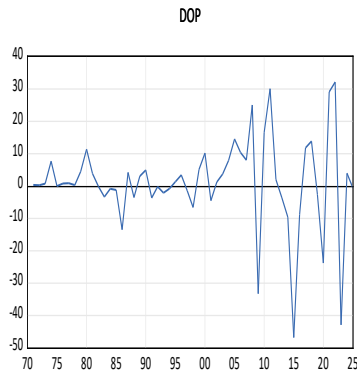
شكل (3) السلسلة الزمنية لعرض النقود شكل (4) السلسلة الزمنية لعرض النقود

المصدر: برنامج E- views14

ومن الشكل (3) والشكل (4) يتبين وجود اتجاه عام ومن ثم عدم استقرار وسكون السلسلتين حول المتوسط.

و يوضح الشكل (5) والشكل (6) السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بعد أخذ الفرق الأول.





شكل (6) السلسلة الزمنية DOP

شكل (5) السلسلة الزمنية DMS

المصدر: برنامج E- views14

يلاحظ من الشكلين أعلاه، عدم وجود اتجاه عام بشكل عام للسلسلتين وأن تذبذبهما حول وسط حسابي ذو قيمة ثابتة و يصلح للتنبؤ.

وللتأكيد علي الاستقراريه فقد تم استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة وهو اختبار

فيليب ونتائج الاختبار موضحة في الجدول (1)

جدول (1): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيري البحث عند الفرق الأول

المتغيرات	اختبار (PP) عند الفرق الأول		
	(1)	(2)	(3)
Ms عرض النقود	-5.862	-7.098	-5.240
القيم الحرجة 5%	-2.916	-3.495	-1.946
OP سعر النفط	-7.931	-7.851	-7.881
القيم الحرجة 5%	-2.916	-3.495	-1.946

ملاحظة: (1) حد ثابت. (2) حد ثابت واتجاه زمني. (3) عشوائي.

كما في الجدول أعلاه جدول (1) تشير النتائج الي وجود أدلة كافية لرفض فرضية العدم والتي مفادها وجود جذر الوحدة أو عدم استقرارية السلاسل نتيجة للقيم المحسوبة لاختبار t

أكبر من الجدولية عند مستوي 5% أو المقارنة بالقيمة الاحتمالية P-value مع قيمة ألفا مع الحالات الثلاث بحد ثابت وبحد ثابت واتجاه زمني وعشوائي أي أن السلسلتان قيد الدراسة متكاملتان عند الدرجة الأولى.

2- نتائج اختبار التكامل المشترك (طريقة انجل-جرانجر)

أولي خطوات اختبار انجل جرانجر Engel-Granger method يتمثل في تطبيق طريقة المربعات الصغرى (Least Squares OLS) Ordinary ومن ثم إجراء الانحدار Regression بين متغيرات الدراسة سعر النفط OP وعرض النقود Ms كما في المعادلة و جدول (2) الآتية:

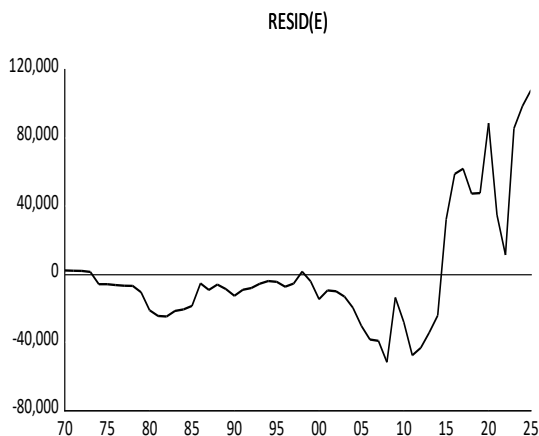
$$Ms = -3565.719 + 1009.847 OP + E$$

جدول (2): نتيجة تقدير طريقة المربعات الصغرى OLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3565.719	7791.386	-0.457649	0.6490
OP	1009.847	160.9883	6.272796	0.0000
R-squared	0.421519	Mean dependent var		35007.54
Adjusted R-squared	0.410807	S.D. dependent var		46645.10
S.E. of regression	35804.28	Akaike info criterion		23.84458
Sum squared resid	6.92E+10	Schwarz criterion		23.91692
Log likelihood	-665.6483	Hannan-Quinn criter.		23.87263
F-statistic	39.34797	Durbin-Watson stat		0.264895
Prob(F-statistic)	0.000000			

ثاني خطوات اختبار انجل جرانجر فحص بواقي الانحدار وذلك برسم قيم بواقي التقدير وإجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root باستخدام **Phillips Perron Test** أو **Augmented Dickey-Fuller Test** و Engel-Granger لأجل اختبار استقرار أو سكون سلسلة البواقي و يوضح شكل (7) الفترة الزمنية للبواقي.

شكل (7) تطور البواقي خلال فترة دراسة البحث



من الشكل السابق يلاحظ اتجاه عام لسلسلة البواقي ومن ثم يتعذر اعتماد قيمة الوسط في التنبؤ لاعتبارات خاصة بالسكون والاستقرار .

ويوضح جدول (3) نتيجة اختبار سلسلة بواقي التقدير

الجدول (3) نتيجة اختبار تقدير سلسلة البواقي باستخدام جذر الوحدة

نوع النموذج	قيمة t-statistic	القيمة الحرجة اختبار E.G.	قيمة الاحتمال Prob
بدون ثابت واتجاه None	-0.756	-3.50	0.384

من الجدول أعلاه، يلاحظ أن النموذج العشوائي أو بدون ثابت و بدون اتجاه وباستخدام اختبار ديكي فيلر الموسع فإن الاحتمال p-value تساوي 0.384 وهي اكبر من قيمة الفا 5% بالإضافة الي قيمة t-statistic المحسوبة وتساوي -0.756 وهي أقل من القيمة الحرجة لاختبار انجل-جرانجر والتي تساوي -3.50 وهذا يدل عن وجود أدلة كافية لقبول

الفرضية الصفرية أو فرضية العدم والتي مفادها عدم استقرارية البواقي المقدرة، وهذا يدل عن عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط وعرض النقود ومن ثم فإن العلاقة المتحصل عليها في جدول(2) باستخدام طريقة المربعات الصغرى هي علاقة زائفة وتحتوي علي انحدار زائف.

3- نتائج اختبار السببية (جرانجر)

يتلخص اختبار سببية جرانجر في الكشف عن وجود علاقة سببية بين أسعار النفط وعرض النقود من خلال اختبار فرضية العدم. فرضية العدم: سعر النفط لا يسبب التغيرات في عرض النقود. فرضية العدم: عرض النقود لا يسبب التغيرات في سعر النفط. وتوجد أدلة كافية لقبول فرضية العدم في حالة قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5%.

جدول (4): نتائج تقدير اختبار سببية جرانجر بين عرض النقود وسعر النفط

الفرضية العدمية	عدد المشاهدات	إحصاءه فيشر	مستوي المعنوية
عرض النقود لا يسبب التغير في سعر النفط	53	1.521	0.229
سعر النفط لا يسبب التغير في عرض النقود	53	0.709	0.497

من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود وسعر النفط في الأجل القصير سواء في اتجاه عرض النقود الي سعر النفط أو العكس بسبب القيم المحسوبة للاحتمال احصائية فيشر أكبر من 5% لكل المتغيرين(عرض النقود و سعر النفط) ومن ثم وجود أدلة كافية لعدم قبول فرضية العدم. وقد يرجع عدم وجود العلاقة لطبيعة البيانات أو ربما بعض الأزمات الاقتصادية، فأسعار النفط تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر للأنشطة والمتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد اساساً علي تصدير سلعة النفط في تمويل الدخل القومي للبلد.

الخلاصة:

هدف هذا البحث الي التحقق من العلاقة بين تغيرات أسعار النفط ومعدل التضخم خلال المدة 1970-2025 م و اعتمد البحث على منهجية التكامل المشترك بأسلوب جرانجر Engel-Granger method وعلى نموذج تصحيح الخطأ VEC وعلى سببية جرانجر و توصلت نتائج البحث إلى عدم استقرارية متغيرات البحث عند المستوى الأول وتحقق استقرارهما عند أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار والرسوم البيانية وأظهر نتائج اختبار انجل جرانجر عن عدم وجود علاقة تكاملية بين اسعار النفط وعرض النقود و اسفرت نتائج تحليل سببية جرانجر عن عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين متغيري البحث وقد يرجع ذلك لطبيعة البيانات او عدم استقرار الاقتصاد الليبي نتيجة للازمات الاقتصادية التي واجهها اقتصاد البلد. واستنادًا إلى هذه النتائج، يوصي البحث الحالي الي رسم سياسة اقتصادية من شأنها الاستفادة من عائدات النفط وتنويع مصادر الدخل القومي لتقليل الاعتماد علي سلعة النفط وتنويع الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص وكذلك علي أهمية التنسيق بين الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي وتبني سياسة نقدية من شأنها استقرار الأسعار وتقليل موجات التضخم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

منظمة الأوبك، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Abokwah, A. A. (2019). Effect of oil price shock on monetary policy in Nigeria: A Vector Autoregressive Analysis. *International Journal of African Development*, 5(2), 82-90.

Alzyadat, J. A. (2024). The oil price shocks and the monetary stability in Saudi Arabia. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 14(6), 32-39.

Bin Amin, M. F., & Rehman, M. Z. (2022). Asymmetric linkages of oil prices, money supply, and TASI on sectoral stock prices in Saudi Arabia: a non-linear ARDL approach. *SAGE Open*, 12(1), 1-17.

Bjørnland, H. C., Cross, J. L., & Hölz, J. (2025). Re-visiting the Relationship Between Oil Prices and Monetary Policy CAMA Working Paper 19/2025 April 2025.

Dwomoh, E. O., Nkuah, J. K., & Forkuo, G. O. (2025). Cedi depreciation and petroleum price shocks: economic interlinkages and macroeconomic implications. *Theoretical and Applied Economics*, 4(645), Winter, 183-208.

I, S., Bakri, N. S. M., Ibrahim, W. M. F. W., Nasrul, F., Noh, M. K. A., Isa, M. A. M., & Hassan, S. S. (2022). The relationship between money supply, exchange rates and oil prices with KLCI's price. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 12(10), 1538-1550.

Mohammed, M. (2021). The differential effects of oil price shocks on exchange rate, inflation, and monetary policy rate in Ghana. *Studies in Economics and Econometrics*, 45(1), 23-41.

Ogbonnaya, K. S., Maduka, O. D., & Okafor, S. O. (2025). MONETARY POLICY AND PRICE STABILITY IN NIGERIA. *NAU Eco Journals*, 22(1), 125-146.

Saliu, M.O., Adedeji, A.S., Ogunleye, E.O. (2020), Crude oil price shocks, monetary policy and output growth in African oil producing countries. *Journal of Applied Economic Sciences*, 15(1), 219-228.